مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، **م32** ع3، ص ص: 127-135 (محرم 1441/ أكتوبر 2019)
DOI:10.4197/Islec.32-3.7

وقفات مع ورقة
"المفارقة المنهجية في الخطاب الاقتصادي السائد"

أ.د. عبد الرحمن يسري أحمد

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، بجامعة الإسكندرية

المستخلص. يُسجل هذا التعقيب ست ملاحظات منهجية على ورقة منتدى النقاش الرئيسة "المفارقة المنهجية في الخطاب الاقتصادي السائد". تتفق الملاحظات مع صاحب الورقة في رفض نهج اعتبار الاقتصاد علمًا قائمًا على قوانين طبيعية. لكنها تبين أن هذا النهج لم يكن هو السائد طوال قرون متتالية، حيث كان علم الاقتصاد في تطور منهجي مستمر.

الكلمات الدَّالَّة: المفارقة المنهجية، المنهجية، القوانين الطبيعية، الاستقراء، الاستنباط

تصنيف JEL: B410, B590

تصنيف KAUJIE: H21

١- يقرر الباحث في المقدمة أن السؤال الذي ظلّ يشغل بال المهتمين بالاقتصاد السياسي وعلم الاقتصاد منذ أكثر من ثلاثة قرون ونصف، هو: هل الاقتصاد علم قائم على قوانين طبيعية"؟ وأن الحوار المنهجي في الاقتصاد تمحور في جوهره حول هذا السؤال. لماذا لم يعرف لنا بلعباس ماهي هذه القوانين الطبيعية؟ المفهوم الفلسفي لما يسمى بالقوانين الطبيعية منذ عصر الإغريق كان في تطور مستمر! إذا تتبعنا الأدبيات الاقتصادية منذ العصور الوسطى لن نجد مفهوما معينا أو متفقا عليه للقوانين الطبيعية، ولن نجد من يتكلم تحديدًا وصراحة عما يسمى بقوانين طبيعية سوى مدرسة الطبيعيين (Physiocrats). الحقيقة أنه كان لزاما على بلعباس أن يقوم بتعريف المقصود بالقوانين الطبيعية في مجال الاقتصاد ثم يبين لنا كيف دار الحوار المنهجي في الاقتصاد حول هذه القوانين! وأرى أن بلعباس أخذ "القوانين الطبيعية" كمصطلح مسلم به (وهذا خطأ منهجي) ثم افترض (على سبيل الاستنباطDeduction أن الحوار المنهجي في الاقتصاد على مدى الزمن الطويل منذ أكثر من ثلاثة قرون) يتمحور حول هذه القوانين. وهكذا قام بلعباس بوضع سؤال معين ليكون القاعدة التي يبدأ منها البحث وتكون غايته من المقال أن يقوم بالرد على السؤال الذي وضعه دون سندٍ كافٍ من الأدلة .

٢- لقد ساد الاعتقاد بأن علم الاقتصاد قائم على القوانين الطبيعية(Natural Laws) في فترة مدرسة الفيزيوقراط، وكان هؤلاء يقصدون بالقوانين الطبيعية القوانين الكونية (Cosmic Laws) وكان فهمهم لها وفق عقيدتهم المسيحية والآراء الكنسية المتداولة حينذاك، فهؤلاء سلموا بالقوانين الكونية وقالوا بانطباقها على النشاط الاقتصادي كما هي منطبقة على الدورة الدموية في جسم الإنسان ومنطبقة على نظام الفلك المحيط بالأرض. ثم تطور الأمر في فترة المدرسة الكلاسيكية ومن بعدها المدارس الأخرى. ولقد تأثر آدم سميث بفكر الفيزيوقراط في تصوره الخاص بالتوازن الحتمي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة (فكرة اليد الخفية (Invisible Hand) والتي أطلق عليها البعض يد الرب الخفية). لكن علينا ملاحظة الفرق بين مفهوم القوانين الطبيعية والتي ترجم بعضها الكلاسيكيون في شكل قوانين اقتصادية ثم تطور هذه القوانين في إطار مفاهيم للتوازن لدى المدرسة النيوكلاسيكية وما بعدها. فمفاهيم التوازن هذه لم ترتبط بالقوانين الكونية وإنما بالمنطق والعقلانية وتصورات خاصة بالسلوكيات البشرية في مجال الظاهرة الاقتصادية. فأصبح الاقتصاد مزودًا بمفاهيم للتوازن الاقتصادي متعلقة بالأهداف المادية للاستهلاك أو للإنتاج أو التوزيع. وإنه من قبيل التعميم الجارف أن نظل نصنف كل هذا تحت مفهوم القوانين الطبيعية ليكون لدينا موضوعا عامًا نعارضه.

٣- إذا تتبعنا تطور الفكر أو المنهج أو النظرية نجد أن المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر اعتنقت مفهوم الاقتصاد السياسي. فكان محور الاهتمام منصبًا على المسائل الاقتصادية الكلية المرتبطة بالمجتمع. وابتعد تحليلهم لهذه المسائل عن الغيبيات (Metaphysics) والأخلاقيات. وفي القرن التاسع عشر كانت هناك أيضًا المدرسة الماركسية بمنهج مختلف تمامًا عن الكلاسيكيين حيث تمحورت حول المادة كمؤثر مستقل ورئيس في السلوك البشري في إطار فلسفة المادية الجدلية (Dialectic Materialism) بعيدًا عن أي قوانين كونية، ومن ثم كان محور الاقتصاد مختلفًا ومنهج وأدوات التحليل مختلفة. وفي أواخر القرن التاسع عشر ساد فكر

التحليل الحدي واستخدام الرياضيات وفكر التوازن الجزئي (e.g. A. Marshal) والتوازن العام (e.g. Leon Walras) لدى المدرسة النيوكلاسيكية. كذلك برزت أعمال المدرسة التاريخية (Historicist) بمنهج تحليلي يعتمد على استقراء التاريخ والسلوك المؤسسي (Institutional). هكذا نرى كيف يتباين محور الاهتمام في علم الاقتصاد ومنهجية البحث فيه. ولو قلنا أن الاقتصاد التقليدي أو الوضعي ارتبط بمفهوم القوانين الطبيعية في كل هذا لأغلقنا أعيننا أمام فهم هذه التطورات المتتالية ولتوصلنا إلى نتائج غير صحيحة أو قل غامضة أو مُضِلَّة (Misleading). أما عن الاقتصاد الإسلامي والقول بأنه يقوم أيضًا على قوانين طبيعية مثل الاقتصاد التقليدي فغير دقيق أيضًا أو غير صحيح حتى وإن مزجنا هذه القوانين أو أضفنا إليها أخلاقيات أو قوانين إسلامية.

٤- يلزمنا التأكيد على أن هناك فرق بين منهجية البحث العلمي وتطورها من جهة والمنهج (مفهومه نظريًا وتطبيقيًا) في إطار علم الاقتصاد. ذلك لأن بلعباس يتكلم في بعض العبارات عن "المنهجية"، ولم استطع بداية التأكد من: هل يقصد بهذه الكلمة "منهجية البحث العلمي" أم "المنهج"؟ بعض الفقرات في مقاله محيرة حقًا حين يستخدم لفظ "المنهجية".

المنهجية (Methodology) هي كلمة مركبة من كلمتين "ology علم" و" Method المنهج"، فهي العلم الذي يختص ببيان المنهج أو المناهج أو هي علم المناهج. منهجية البحث إذًا تتناول الطريقة التي ينتقي بها منهجًا معينًا يعتمد عليه في بحث وتحليل المشكلة أو الظاهرة، وتتيح منهجية البحث العلمي الاستعانة بأكثر من منهج ليصل الباحث إلى الحقيقة. ومعروف أن أرسطو قبل الميلاد أعتمد على منهج الاستنباط، وأن منهجه هذا ظل مهيمنًا على العلماء إلى أن جاء المفكرون الإسلاميون في العصر الوسيط وظهر على أيديهم أسلوب الاستقراء. وقد استخدم ابن خلدون الاستقراء والاستنباط معًا وكذلك فعل آدم سميث، ولكن بدرجة أدنى من ابن خلدون بينما جدد جون ستيوارت ميل في طريقة المزج بين الاستقراء والاستنباط. لقد استخدم الباحث عبارة مثل ((المنهجية تتناول الطريقة التي يبني من خلالها الاقتصاديون معرفتهم، وما يعتقدون أنه جيد أو سيئ، وكيفية المفاضلة بين النظريات))، وهذه العبارة يكتنفها غموض بما قد يضل القارئ بالنسبة لفهم صحيح وتفرقة واضحة بين منهجية البحث العلمي والمنهج. ولا شك أن اختيار رجل العلم أو الباحث للمنهج الملائم عامل أساس في بناء المعرفة وتطور الفكر. لكن لابد من التنويه على أن اختيار المنهج في حد ذاته ليس إلا خطوة أولى. ذلك لأن كيفية استخدامه في بناء المعرفة أو النظريات أمر يتوقف على شخصية المفكر وتكوينه العلمي والنفسي والاجتماعي وما لديه من علم مختزن أو خبرة عملية. لذلك نجد في تاريخ الفكر الاقتصادي أن استخدام نفس المنهج العلمي لدى أكثر من واحد من العلماء عاشوا في نفس الظروف المكانية والزمانية لم يَقُدْ بالضرورة إلى نفس الآراء أو النظريات. كذلك فإن دراسة تطور المنهج الاقتصادي تشير إلى المنهج العلمي لدى كل مدرسة من المدارس الاقتصادية تلون بلون قاعدتها الفكرية ومنهجها الفلسفي والظروف والمشكلات الاقتصادية المعاصرة لها وطرق تحليلها وتطورها، وهكذا طغى على آدم سميث ومدرسته الاهتمام بالقضايا الاقتصادية الكلية (Macro) ذات الصبغة الاجتماعية السياسية؛ كالنمو الاقتصادي، والسكان، وتوزيع الدخل، وتحرير التجارة الخارجية. هذا بينما هيمن على المدرسة النيوكلاسيكية الاهتمام بالقضايا الصغرى (Micro) الخاصة بالفرد كمستهلك أو كمنتج،

واعتمد منهجهم على عزل الظاهرة الاقتصادية عن الظواهر الأخرى، كما في العلوم الطبيعية أو البحتة وراء ظهور شخصية الإنسان الاقتصادي (Economic Man)، وتسمية الاقتصاد بأنه بحت (Pure Economics)، وهذا الاتجاه المنهجي النيوكلاسيكي هو أقرب ما يكون إلى ما يقوله بلعباس عن التشبه بالقوانين العلمية. ولكن التطورات في القرنين العشرين والحادي والعشرين والتي اختبرت مثل هذه القوانين النيوكلاسيكية ألقت الشك بقوة على صحة جانب منها. ولقد اتضح أن معظم الضعف في القوانين النيوكلاسيكية وعدم قدرتها على الصمود في الواقع العملي على مر الزمن الطويل راجع إلى عزلها للظاهرة الاقتصادية عن الظواهر الأخرى الاجتماعية على غرار العلوم البحتة، أي اتباعها أسلوب التجريد العلمي (Abstraction). إن كل هذا يدعونا إلى تجنب عمليات التعميم (Generalization) بالنسبة لمنهج علم الاقتصاد، كما يدعونا إلى ضرورة استخدام كلمة المنهجية والمنهج بحرص. وحين يقول بلعباس ((والمقصود بالمنهج العلمي هو طريقة منتظمة أو عملية منظمة للوصول إلى معرفة الحقيقة Carreras y) (Gonzalez, 1881: 190؛ مما يبيّن أن الغاية الأساسية من دراسة مناهج العلوم الاجتماعية ليست في تقرير أن هذه الطريقة أفضل من تلك أو الوصول إلى طريقة واحدة، وإنما التعمق في فهم الظواهر وإدراك أن ما نعرفه قليل جدًا مقارنة بما لا نعرفه بالنظر إلى تعدد طرق الوصول إلى الشيء نفسه ونسبية كل نوع منها، وتبرير أسباب اختيار طريقة ما دون غيرها"((Poincaré, 1908 : 326) فإنه غالبًا يقصد بذلك المنهج العلمي كالاستنباط أو الاستقراء من الناحية النظرية. ثم يأتي في سياق الجملة ((.. مما يبيّن أن الغاية الأساسية من دراسة مناهج العلوم الاجتماعية ...)) وهذه فقرة اعتراضية زائدة دون مبرر؟ إن كان المقصود هو ما يقوله بعدها لأن اختيار المنهج العلمي ما هو إلا خطوة أولية كما ذكرنا، أما تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية في إطار المنهج والتعمق في فهمها وأسلوب التحليل فيعتمد على مهارة استخدام أو تطبيق المنهج وخبرة الباحث ومعرفته ومدرسته الفكرية والظروف المحيطة به مكانا وزمانا.

٥- في ص. ٨٧-٨٨ يقرر بلعباس أن اختزال علمية حقول المعرفة في طريقة علوم الطبيعة سيؤدي إلى تبني المنظومة المعرفية كلها التي تبدأ من هذه القوانين وتنتهي باستخدام الرياضيات والتنبؤات، مستشهدًا بـ ,Poincaré) (8 : 1920 ((فالظواهر الاجتماعية المعقدة بطبيعتها لا يمكن اختزالها في نماذج كمية تقوم في الأساس على الأعداد والأرقام والرموز الرياضية (Urbain, 1833: 18)، اعتقادًا بأنها أفضل طريقة علمية ممكنة (Brants, 1887: 56)؛ مما يدل على عدم استيعاب موضوع المنهجية، لذلك نجد جلّ المولعين بالطرق الكمية من أقل الباحثين اهتمامًا بدراسة منهجية العلوم لكونها تنحصر في منهجهم وفقًا لما ترسخ في أذهانهم عن وعي أو بدون وعي)). ويتضح من هذه الفقرة أن الباحث معترض على اقتداء الباحثين في العلوم الاجتماعية بمنهج البحث الكمي في العلوم الطبيعة أو الفيزياء. لكن علينا أن نوضح أن منهج البحث العلمي في العلوم الطبيعية أو العلمية المعملية هو منهج الاستقراء، وأنه لا مانع من استخدام هذا المنهج في العلوم الاجتماعية بشروط محددة. إن هذا المنهج يبدأ بجمع الملاحظات والتدقيق فيها وتصنيفها ووضع فرضية مفسرة (Hypothesis) أو أكثر. ثم إن استخدام الأسلوب الكمي يستدعي تحويل الملاحظات إلى رموز وبيانات رقمية تصبح بمثابة مدخلات في نماذج رياضية أو قياسية بغرض استنتاج قاعدة عامة. هذا منهج الاستقراء وتتأكد نتائجه بالتجربة أو الاختبار التجريبي، ولا

غنى عنه في العلوم البحتة أو الطبيعية المعملية، ولكنه عرضة للانتقاد إذا طبق في العلوم الاجتماعية حرفيًا على غرار العلوم البحتة أو الطبيعية. ذلك لأن العلوم الاجتماعية أو الإنسانية تحتاج إلى فهم أعمق لمشكلاتها وتحتاج إلى تدقيق أكثر في الملاحظات أو البيانات التي تجمع ومنهج تصنيفها وشروط أخرى خاصة، حيث أن هذه العلوم لا تتعامل مع مواد صماء ذات صفات وخصائص طبيعية ثابتة كالفيزياء والكيمياء والأحياء. ولقد استعان ابن خلدون في نظرية العمران بنجاح بمنهج الاستقراء، ولكنه لم يستبعد الاستنباط، واستعان معه بمنهج منطق التاريخ (Logic of History) وعلم الاجتماع (Sociology) والجغرافيا. ومنهج الاستقراء إذا تم تطبيقه في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية بعناية سوف يساعد في التحليل و التوصل إلى الحقيقة وليس بالضرورة الحقيقة كاملة. لكن من يلجئون إلى الاستقراء وحده في العلوم الاجتماعية وعلى مقدمتها الاقتصاد دون فهم لأسس تطبيقه ونطاقه قد لا يصلون إلى الحقيقة، بل وربما ضَلُّوا وأَضَلُّوا. من جهة الفلسفة فإن استخدام المنطق الرمزي مطلوب في حالات (وليس جميع الحالات) حيث يمكننا من التوصل إلى نتائج أكثر تجديدًا أو عمقًا. لكن المنطق الرمزي يأتي بعد تصور ذهني ومنطقي واضح للظاهرة وفهم أصلها وأبعادها، وهذا يحتاج إلى تفكير واجتهاد من الباحث في العلوم الاجتماعية. وكان الفريد مارشال عميد النيوكلاسيكيين من أشد المنتبهين إلى هذا، لذلك جعل تحليله الكمي ومعادلاته الرياضية لاحقة في الهوامش وليست أصلية في النص. إن الأسلوب الكمي يمكن أن يكون مرشدًا في البحث عن الحقيقة، خاصة في إطار منهج الاستقراء، ولكن نتائجه مهما كانت يجب أن تفهم وتفسر في إطار المنطق الاقتصادي المعروف. من هذه الجهة فإنه يكون لازمًا ومفيدًا. لكن على أي حال يجب أن يعلم من يستخدمون الأسلوب الكمي أنه ليس منهجًا مستقلاً عن المنهج الاقتصادي وأن تطبيقه الصحيح يعتمد على فهم الشروط العلمية لتطبيقه في العلوم الاجتماعية، ثم على وجود البيانات الرقمية الدقيقة؛ أي التي تعبر عن المعطيات أو المتغيرات بدقة وأمانة، أي بكل أو معظم أبعادها. فإن لم تتوافر كل هذه الشروط ربما أصبحت نتائج الأسلوب الكمي مُضَلِّلة. لذلك فإن تمجيد البعض للأسلوب الكمي (الرياضي أو القياسي) فهو من قبيل الشطط الفكري. وفي ص. ٩١ يذكر بلعباس ((الرسالة التي وجهها جون تيرول (Jean Tirole)، الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد في عام ٢٠١٤م، إلى وزيرة التعليم الفرنسية(Tirole, 2015) ، حيث دعا إلى عدم التوظيف في الجامعات الفرنسية الاقتصاديين الذين لا يستخدمون الرياضيات لأن هؤلاء - حسب وجهة نظره - من الهواة))، ويعقب بلعباس على هذا بأنه تصرف غريب ولا يصح في بلد مثل فرنسا الخ. أما تعقيبي الخاص فأقول : وليس كل ما يقوله حائز على جائزة نوبل صحيح، وأن بعض الآراء يمكن أن تُلقى جانبًا دون أن يؤثر هذا في مسيرة العلم شيء.

٦- لم يختلف توجه بلعباس بالنسبة للاقتصاد الإسلامي كثيرًا عن خطابه بالنسبة للاقتصاد الوضعي وذلك بالنسبة إلى تصوره قيام الاتجاه العام للمنهج في الاقتصاد على أساس "القوانين الطبيعية". ولقد ذكرت فيما سبق من ملاحظات أن هذا كان ممكنًا إثباته مباشرة بالنسبة لبعض المدارس الوضعية كالمدرسة الفيزيو قراطية، وجانب من فكر المدرسة النيوكلاسيكية أما بالنسبة للمدارس الأخرى فإن ما يحاول أن يقوله غير صحيح لأن ما يدافع عنه، وهو ضرورة وجود مناهج متعددة في الاقتصاد على مر الزمان أمر موجود فعلاً.

تكرار هذا النهج غير مقبول بالنسبة للاقتصاد الإسلامي. وقد أخطأ بلا شك من كتبوا في الاقتصاد الإسلامي وحاولوا المقاربة بينه وبين الاقتصاد التقليدي أو تكلموا عن الاقتصاد الإسلامي كأنه رافد من روافد الاقتصاد الوضعي أو التقليدي. ولم يكن هذا ليحدث لو اكتملت معرفتهم بالمنهج والفلسفة الإسلامية.

الحقيقة أن هناك منهجية خاصة للبحث في الاقتصاد الإسلامي، نشأت مع الإسلام وارتبطت بأصوله الشرعية والعقائدية وتطورت على أيدي العلماء والفقهاء والفلاسفة المسلمين في العصور الوسطى. وإن كان بلعباس يرى أن الحديث عن السوق أو عن العرض والطلب تقليد للقوانين الطبيعية في الاقتصاد التقليدي فهو مخطأ، وليقرأ كيف اهتم الرسول عليه الصلاة والسلام بإنشاء السوق في المرحلة التالية لبناء المسجد وكيف نظم المعاملات والتجارة في السوق بهدي من القرآن في إطار الواقع وكيف حارب الاحتكار وأن رفضه للتسعير حينما غلا السعر، وقوله أن الله هو المسعر (Price Maker) دليل على اعتماد السوق حينذاك على قوى طلب وعرض حرة تمامًا من أي مؤثرات بشرية. هل نسمي هذا أيضًا تقليدًا لمنهج الاقتصاد الوضعي؟ ثم أنه إذا كان ثمة تشابه في القواعد العامة التي تحكم السلوك البشري في المعاملات الاقتصادية سواء كان هؤلاء البشر مسلمين أو من أي دِينٍ أو ملة أخرى كيف نمنع سريان هذه القواعد؟ أو القوانين؟ على الجميع؟ إنما هي الغايات التي تختلف من مذهب لآخر.

من جهة أخرى فإن الحديث عن منهجية الاقتصاد الإسلامي تجمع بين منهج أصول الفقه ومنهج الاقتصاد غير دقيق. نعم خلط البعض من الكتاب بين أصول الفقه ومنهج الاقتصاد التقليدي لكن هذا ليس بمنهج علمي للاقتصاد الإسلامي الذي هو علم مستقل. لابد من التفرقة بين علم أصول الفقه من جهة، والأسس العقدية أو الشرعية للسلوك الاقتصادي الموجودة في القرآن والسنة وما تلاها وارتبط بها من اجتهادات أو شروح فقهية أو فلسفية من جهة أخرى. فهذه الأسس العقدية والشرعية هي التي تحكم الإطار الخارجي (Envelop or Framework) للبحث في الاقتصاد الإسلامي. وعلى سبيل التأكيد فإن الخروج عن هذا الإطار يعني الخروج عن الاقتصاد الإسلامي. وحين نلتزم بالإطار العام المذكور- وهو إطار مرن بعيد عن القيود التي يفرضها علم الفقه أو علم أصول الفقه – فإن لنا داخل هذا الإطار أن نتبع منهج الاستقراء أو الاستنباط أو منطق التاريخ ولنا أن نستعين بما شئنا من معرفة في علم الاجتماع أو السياسة أو الجغرافيا كما فعل ابن خلدون. وأن نرى بوضوح أن الاقتصاد الإسلامي بطبعه علم غير منفصل عن التخصصات الأخرى في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية، وأنه متميز بمنهجه المتعلق بالأهداف الإسلامية عامة في الدنيا والآخرة. وهذه ليست شعارات كما ألمح بلعباس في ثنايا مقاله.

اقتطف من ص. ٩٤-٩٥ ((يبدو أن أصل المشكلة يكمن في تصور وجود عالم واحد متجانس وُسِم بِـ: "الاقتصاد الإسلامي" في مقابل تصور وجود عالم واحد متجانس وُسِم بِـ : "الاقتصاد التقليدي"، ومحاولة بناء منهج للاقتصاد الإسلامي في مقابل منهج للاقتصاد التقليدي، وهذا من تداعيات الإفراط في استخدام الوصف الإسلامي بدون ضبط كافٍ (بلعباس، ٢٠١٤: ١٢٢-١٢٥).)). هذا الطرح عجيب الشأن لأن الاقتصاد الإسلامي له أصوله الفكرية والمذهبية التي تختلف عن أصول الاقتصاد التقليدي، فكيف لا يكون له منهجه الخاص به؟ ثم ما هو المقصود بعبارة بدون ضبط كاف؟

هل يقصد بهذا أن لديه ضوابط كافية تضمن وجود منهج مستقل؟ لماذا لم يبينها ولو باختصار شديد. ثم نقطة أخرى مهمة وهي: هل يمنع وجود منهجين مختلفين في وجود تقارب في طرح نفس المشاكل الاقتصادية؟ ألا نتوقع اختلاف طرق المعالجة والسياسات العلاجية؟

من جهة أخرى ما الذي يمنع أن تكون طرق المعالجة لمشكلة اقتصادية معينة متماثلة في بعض الحالات؟ على سبيل المثال الرسول عليه الصلاة والسلام حرم الاحتكار وحاربه بطرق مختلفة، الآن في العالم الإسلامي المعاصر ألا نستطيع الاسترشاد بالسياسات الوضعية التي تحارب الاحتكار؟ خاصة حين تكون هذه قد أثبتت فاعليتها في الواقع العملي؟

ويأتي أيضًا تحت عنوان ((مفارقة الخطاب الإسلامي المعاصر حول منهج الاقتصاد)) اعتراض بلعباس على من يقولون أن الاقتصاد الإسلامي ((إذا أراد أن يحصل على صفة مماثلة، فلا بد أن يرتكز بدوره على القوانين نفسها طالما أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا للمعادلة التالية: علم الاقتصاد الإسلامي = قوانين طبيعية + قيم أو أخلاقيات أو مقاصد إسلامية)). الحقيقة أنني لم أطلع على أحد من الاقتصاديين الإسلاميين المرموقين (دعنا من الأدعياء) من يقترح الحصول على صفة مماثلة الاقتصاد الإسلامي مع الاقتصاد التقليدي. لكننا قطعًا نستطيع أن نحقق فائدة علمية أحيانًا باستخدام بعض الأساليب والأدوات التحليلية أو بأخذ بعض الأفكار التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية أو مع العقيدة والأخلاق الإسلامية. المهم هنا هو عدم الولوج في التأويلات المغرضة أو لَيَّ أهداف الشريعة لكي تناسب الأهداف غير المشروعة أو التي لا تتفق مع أخلاقيات الإسلام (كما في العقيدة والسنة النبوية المطهرة)، وكذلك عدم الخوض في مقاصد الشريعة بغير علم أو بقصد الوصول إلى المصالح المادية الخاصة على غرار الاقتصاد التقليدي. هنا مكمن الخطر يقع في تزييف الحقائق. وكنت أرجو أن يفرق بلعباس بين دور كل من الشريعة بقواعدها الملزمة من جهة، والعقيدة وما يترتب عليها من أخلاقيات فاضلة، وهي ملزمة فقط بقدر درجة الإيمان القلبي، لكنها غير ملزمة في المحاكم الشرعية. أما عن مقاصد الشريعة الإسلامية فينبغي أن نعالجها بحرص شديد في وقتنا الراهن ومستقبلاً خشية الوقوع في العلمانية كما حدث في أوربا أواخر العصور الوسطى.

واتفق مع الباحث في أن الاقتصاد الإسلامي يحتاج في الوقت الراهن إلى الاجتهاد النوعي بقدر يفوق بمراحل الاجتهاد الكمي. ولم يظهر الاجتهاد بالأساليب أو المناهج الكمية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي إلا تقليدًا أعمى للاقتصاد الوضعي. مع ذلك فإن التطور المنهجي في الاقتصاد الإسلامي لا يمنع من استخدام المنطق الرمزي والنماذج القياسية شريطة أن يكون المنطق الاقتصادي الإسلامي واضحًا ومكتملاً، وأن تكون البيانات الإحصائية سليمة (غير مزيفة أو غير دقيقة) وكاملة غير ناقصة.

وأتفق مع الدعوة إلى التجديد في بحث منهج الاقتصاد الإسلامي. لكن التجديد يستدعي عدة أمور. الأول علينا أن نتعرف بوضوح على منظور الإسلام للحياة، وندرس التراث الفكري للرواد من علمائنا في العصور الوسطى الذين أسهموا في الفكر الاقتصادي، ونقوم بتقويم الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث والمعاصر لنرى نقاط القوة ونقاط الضعف في أدبياته. هذه مسائل ضرورية كخطوة أساسية لتجديد منهج الاقتصاد الإسلامي في المجتمعات المعاصرة، فنحن لا نبدأ من الصفر! من جهة أخرى لابد من التعرف على واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة ومشكلاتها لبحث كيفية حل هذه المشكلات في إطار المنهج الاقتصادي الإسلامي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

بلعباس، عبدالرزاق. (٢٠١٩م). المفارقة المنهجية في الخطاب الاقتصادي السائد. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م٣٢ ع٣، ص ص: ٨٧-١٠٣

Translation of Arabic References

Belabes, Abderrazak. (2019). The Methodological Paradox in the Mainstream Economic Discourse. *King Abdulaziz University Journal: Islamic Economics*, Vol. 32, No. 3, pp. 87-103.

عبدالرحمن يسري أحمد دكتوراه في الاقتصاد من جامعة سانت أندراوس في المملكة المتحدة (١٩٦٨م) وحاليا أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي بكلية الدراسات الإسلامية، بجامعة حمد بن خليفة في قطر، وأستاذ متفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية من عام ٢٠٠٠م. مشارك في معظم ندوات ومؤتمرات الاقتصاد الإسلامي عالميا من عام ١٩٧٦، وله أبحاث عديدة في هذا المجال وحاصل على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي ١٩٩٧م.

البريد الإلكتروني: abdelrahmany@gmail.com

Few Remarks on the paper
"The Methodological Paradox in the Mainstream Economic Discourse"

Abdelrahman Yusri Ahmad

Professor of Economics and Islamic Economics
Faculty of Economics and Political Sciences, Alexandria University

ABSTRACT. This comment presents six methodological remarks on the paper "The Methodological Paradox in the Mainstream Economic Discourse". On one hand, we are in agreement with the author in rejecting the approach that considers economics a science that is based on natural laws. Yet, we point out that such an approach was not prevailing all the time for centuries as the author claims. Economics, in fact, was in continuous evolution.

***KEYWORDS*:** methodology paradox, methodology, natural laws, induction, deduction.

JEL CLASSIFICATION: B410, B590

KAUJIE CLASSIFICATION: H21